موقف الفرّاء من القراءات القرآنية من خلال تفسيره "معاني القرآن"

موقف الفرّاء من القراءات القرآنية من خلال تفسيره "معاني القرآن"

د.ة. حورية عبيب
أستاذة محاضرة بكلية العلوم الإسلامية
-جامعة الجزائر 1-

مقدمة:

حمدا للّه الذي جعل العربيّة لغة كتابه، وضمِن لها البقاء عبر العصور والأزمان، وصلاةً وسلاماً على نبيّه العربيّ الكريمِ وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

فإنّ أهم ما كان يميّز مدرسة الكوفة أنّها مهبط الصحابة، ففيها نزل عدد كبير منهم، وأكثرهم عرب لا يتّهمون في فصاحتهم، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات، وظهر ثلاثة من أربعة قرّاء كانوا أئمة القراءة في العراق، وهم: عاصم بن أبي النّجود، وحمزة بن حبيب، وعلّي بن حمزة الكسائي، ومرجع هؤلاء جميعا جماعة من صحابة النبي ﷺ، نزلوا الكوفة، وكانوا قد عرفوا بطول الباع في الفصاحة والبلاغة، وفي طليعتهم علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود[1]، فكانت الكوفة مدرسة لقراءة القرآن الكريم، وعلم القراءة يقوم على الراوية والتّلقّي وهما أفصح طرق النّقل اللّغوي بل كانت القراءة هي التي طبعت المدرسة الكوفية بطابعها في كثير من النّشاط العقلي وبخاصة في النّحو، وهذا ما يفسّر ما يقرّره

مؤرّخو النّحو أنّ الكوفة توسّعت في الرواية، وبأنّها كانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عامة بحيث نستخرج منه القاعدة التي تراها صالحة للاستعمال[2].

كما يرجع السبب في كون القراءات مصدرا للنّحو الكوفي إلى أنّ مؤسّس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة وهو علي بن حمزة الكسائي، وثقافته عربيّة، إذ لم يعرف عنه أنّه اتّصل بالثقافات الأجنبية أو تأثّر بها، فهو من الذين ينتهجون المنهج الذي سلكه القرّاء من اعتماد على النقل واعتداد بالرواية، وهو من الذين يروون القراءات متّصلة السند، ويعتدّون بما روي من قراءات في دراسة العربية، لأنّها من القرآن الكريم، فهو أجدر بالتّفضيل وأولى بالقبول[3]، وهكذا بالنسبة إلى أبي زكرياء الفرّاء، فهو معدود في طبقات القرّاء كما ذكر ابن الجزري[4]، أمّا مهدي المخزومي، فقد ذهب إلى أنّه لم يكن من القرّاء، وأنّ له أعمالا تتصل بالقرآن الكريم وقراءاته[5].

إنّ الكوفة مدرسة نحوية لها طابعها وميزتها، وهذا الطّابع لا بدّ له من علماء لهم منهجهم ولهم رأيهم في القراءات القرآنية وبعض القضايا النّحوية، وبهؤلاء الرجال تأصّل المذهب الكوفي في النّحو وصار منفردا عن غيره، ويعد الكسائي أوّل كوفي خالف البصريين في أساليبهم، وغيّر كثيرا من أصولهم، واتخذ القراءات القرآنية قواعد ناهض بها سيبويه.

وآثار منهج الكسائي في دراسة النّحو واضحة في منهج من جاء بعده من أساتذة النّحو الكوفي أشهرهم تلميذه أبو زكرياء الفرّاء.

التعريف بأبي زكرياء الفرّاء:

هو يحي بن زياد بن عبد الله من أصل فارسي من الدّيلم، وهو أسدي بالولاء، أي كان مولى لبني أسد من أهل الكوفة، ولد بالكوفة [6] سنة أربع وأربعين

بعد المائة الأولى من الهجرة النبوية الشريفة (144هـ) في عهد أبي جعفر المنصور، ونشأ بها وتربّى على شيوخها، فاختلف منذ نشأته على حلقات المحدّثين والقرّاء أمثال أبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام، ثم رحل إلى البصرة[7]، وتتلمذ على يونس بن حبيب، وأخذ عنه كثيرا ممّا كان يرويه من لغات العرب وأشعارهم، وأهل الكوفة يدّعون أنّه استكثر عنه وأهل البصرة يدفعون ذلك[8].

كان الفرّاء فقيها عالما بالخلاف، وبأيّام العرب وأخبارها وأشعارها، عارفا بالطّب والنّجوم، متكلمّا يميل إلى الاعتزال، وتقريب المأمون إيّاه ممّا يؤيّد ميله إلى الاعتزال[9]، لأن موقف المأمون من المتكلّمين وتقريبه أتباع المعتزلة معروف، لأنه كان منهم، وكان شديد التعصب لمذهبهم[10].

وكان ذهاب الفرّاء إلى البصرة متأخرّا، لأنه لم يدرك الخليل بن أحمد، ولم يسمع أنّه جلس إلى مجلسه، والنّحوي البصري الذي قالت الأخبار إنّ القرّاء اتّصل به هو يونس بن حبيب الذي تصدّر للتدريس مجلس الخليل بن أحمد بعد وفاته، وكان يونس من أئمة العربية البصريين، وكان من الذين درس عليهم سيبويه قبل اتصاله بالخليل بن أحمد، ونقل عنه أقوالا كثيرا، وتردّد اسمه في ثمانين ومائة موضع من كتابه[11] (الكتاب) بل إن سيبويه قد اعتمد على أقوال يونس بن حبيب في بابين كاملين من أبواب كتابه [12] ولا يبعد أنّ الفرّاء لقي كثيرا من الفصحاء الذين كانوا ينتابون البصرة ويتّصلون بعلمائها، وظلّ يعتمد عليهم وينمّي مادة درسه بسماعه منهم حتى بعد خروجه إلى بغداد حيث لزم الكسائي منذ عصر المهدي، وتتلمذ الفرّاء على الكسائي واعتمد عليه وأخذ عنه، فكان أمهر طلاّبه، ومضى يفرغ إلى النّحو واللّغة والقرآن حتى إذا وجد أستاذه يطلب كتاب سيبويه ويمليه عليه الأخفش، انكبّ على هذا الكتاب يقرأه ويستفيد منه كما استفاد من كتابات الأخفش في النحو[13].

ومن طريف ما يروى عنه أنّه مات وتحت رأسه الكتاب لسيبوية، وكأنه لم يكن يفارقه، وكما يقول السيوطي:[14] "كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه، بل إنّ هذه النّسخة للكتاب التي وجدت تحت رأسه هي نفسها النّسخة التي أهداها الجاحظ إلى ابن الزيّات وزير المعتصم والواثق، إذ ذكر الرواة أنّه أهداه كتاب سيبويه بخط الفرّاء وعرض الكسائي ومقابلته، فتقبله قبولا حسنا[15].

صنّف الفرّاء كتبا في اللغة والنّحو والدراسات المتّصلة بالقرآن الكريم، وكثرت مؤلفاته، وذكر المترجمون للفرّاء كتبا أكثرها ممّا يتصل باللّغة والنّحو، فذكر ابن النّديم من كتبه: "معاني القرآن"، "اللّغات"، "المصادر في القرآن"، "الجمع والتثنية في القرآن"، "الوقف والابتداء"، "الفاخر"، "آلة الكتابة"، "النّوادر"، "فعل وأفعل"، "المقصور والممدود"، "المذكر والمؤنث، "الحدود"، واستمرّ الفرّاء في هذا الجهد العلمي حتى توفي سنة سبع بعد المائتين للهجرة (207هـ) [16].

وكتاب الحدود "أشهر أثر للفرّاء في النّحو مع كتاب (معاني القرآني)، كما أنّ كتب الفرّاء المطبوعة حتى يومنا هذا أربعة وهي: "الأيام واللّيالي والشهور، وكتاب "المذكر والمؤنث"، و"معاني القرآن"، و"المقصور والممدود".[17]

وإذا كان الكسائي قد رسم منهجا للنّحو الكوفي بناه على أسس ثلاثة هي[18]:

1-الاتّساع في الرواية بحيث تفتح الأبواب للأشعار والأقوال والقراءات الشاذة.

2-الاتّساع في القياس بحيث يعتدّ في قواعد النّحو بالشاذّ والقليل والناذر.

3- الاتّساع في مخالفة البصريين.

فقد اقتفى الفرّاء أثر أستاذه الكسائي، فاتّسع في تلك الأسس، وكان عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي، إذ كان مثقّفا ثقافة كلاميه فلسفية، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والأقيسة والاحتيال للآراء لا تقرن إليها قدرة أستاذه، وقد تحوّل بها إلى تنظيم واسع لما تركه من أسس، بانيا عليه من اجتهاده ما أعطى النّحو الكوفي صورته النهائية، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول مع النّفوذ إلى وضع مصطلحات جديد، والخلاف مع سيبويه في تحليل بعض الكلمات والأدوات وفي كثير من العوامل والمعمولات، ومع مدّ القياس وبسطه ليشمل كثيرا من اللّغات، والإبقاء مع ذلك على فكرة الشذوذ ومخالفة القياس حتّى في القراءات[19].

وبهذا يعتبر عمل الفرّاء عملا جليلا وخطوة مهمّة في نموّ تقعيد النّحو وضبط مسائله بعقليته المنطقية، وبما أتيح له من أسباب الرخاء لدى المأمون، وهذا الفضل هو الذي جعل ثعلب يقول عنه: "لولا الفرّاء ما كانت عربية، لأنه حصّنها وضبطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربية، لأنّها كانت تتنازع ويدّعيها كلّ من أراد، ويتكلم النّاس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب..." [20]

وقال أبو بكر الأنباري: "لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلاّ الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع النّاس، إذ انتهت العلوم إليهما"[21].

وكان يقال: الفرّاء أمير المؤمنين في النّحو [22].

ويعتبر كتاب (معاني القرآن) للفرّاء من أقدم كتب التفسير التي تحتوي على الصرف والنّحو والبلاغة والقراءات، ولعلّ هذا العنوان لم يكن الفرّاء أوّل من ألّف فيه، فقد دأب علماء عصره على دراسة القرآن الكريم باعتباره مصدر التشريع،

ومصدر حفظ اللّغة العربية، وقد تحدّث ابن النّديم [23] عن الذين ألّفوا في هذا الموضوع، فعدّ خمسة وعشرين مؤلفا في هذا الباب، وذكر من أساتذة الفرّاء الرؤاسي والكسائي ويونس بن حبيب الذين لهم كتب في (معاني القرآن)، وهذا يدلّ على اتّجاه النّحويين المبكّر إلى اختصاص القرآن الكريم بكتب تتحدث عن لغته وإعرابه وتحليل معانيه وتوضيح مشكله، وقد عرفت هذه الكتب باسم (معاني القرآن)، كما أنّ هذا الاتجاه يعبّر عن المجهود الضّخم الذي قام به النّحاة لخدمة القرآن الكريم، وممّا لا شك فيه أنّ الذي دفعهم إليه هو إخلاصهم لهذا الكتاب تقرّبا إلى الله سبحانه وتعالى بهذه الخدمة، وبناء للعربية على أصلها الأوّل وركنها الركين، وتيسيرا لفهمه على المسلمين.

أمّا سبب وضع الفرّاء لكتابه (معاني القرآن)، فلم يخرج عن خدمة كتاب الله العزيز من حيث لغته وتشريعه، وقد روى قصّة وضع الفرّاء لهذا الكتاب ابن النديم في الفهرست حيث قال: "قال أبو العبّاس ثعلب: كان السبب في إملاء الفرّاء في المعاني أنّ عمر بن بكير كان من أصحابه، وكان منقطعا إلى الحسن بن سهل، فكتب إلى الفرّاء أنّ الأمير الحسن بن سهل ربّما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن، فلا يحضرني فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا أو تجعل في ذلك كتابا أرجع إليه فعلت، وقال الفرّاء لأصحابه اجتمعوا حتى أملّ عليكم كتابا في القرآن، وجعل لهم يوما، فلما حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذّن ويقرأ بالناس في الصّلاة، فالتفت إليه الفرّاء فقال: إقرأ بفاتحة الكتاب نفسّرها ثم نوفّي الكتاب كلّه، فقرأ الرجل ويفسّر الفرّاء"[24].

في هذا النّص توضيح لسبب تأليف (معاني القرآن)، وهو خدمة القرآن الكريم، ورواية هذا النص تتّفق مع باقي الروايات –وإن اختلفت في الألفاظ– في أنّ كتاب (معاني القرآن) قد وضعه الفرّاء استجابة ونجدة لصديقه وصاحبه عمر بن بكير الذي

طلب منه ولم يطلب من أحد غيره لثقته في الفرّاء أوّلا، ولعلم الفرّاء الواسع وأدلته المقنعة في التفسير[25].

ولذلك قال عنه ثعلب: "لم يعمل أحد مثله، ولا أحسب أنّ أحدا يزيد عليه"[26].

ويلاحظ ممّا سبق أنّ تأليف (معاني القرآن) كان لتلبية حاجة المتأدّبين إليها، وللإجابة عمّا يدور في مجالس العلم والأدب من أسئلة حول النّص القرآني لفظا وكلاما مركبا، خصوصا الغامض المشكل منها، ولهذا قيل (معاني القرآن)، وكان هذا التركيب يعنى به ما يشكل في القرآن ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه، وكان هذا النّسق من التأليف هو الذي يستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة ويزيل الغموض والإشكالات التي كانت تثار لفهم النصوص القرآنية، لمعالجة هذه النصوص مباشرة بالتحليل والتّوجيه وفق ما عرفت العرب في كلامها[27]، وإذا كانت الحاجة هي التي دفعت إلى إيجاد كتب متخصصّة في دراسة الأسلوب القرآني، بأسلوب النّحاة والأدباء، فإنّها كانت فرصة لهم أن يفرغوا ما عندهم لهذه الدراسة، احتجاجا وتوجيها للقراءات، وبيانا للغريب، وتفسيرا للمعاني، وإعرابا للمشكل، وتأصيلا لقواعد النّحو على هدي التعبير القرآني، وكان الإقبال على هذا النّوع من الدراسة المتخصّصة شديدا، لأنّها كانت تعبيرا عن حاجة عامة، وإن كان مبعثها الظّاهر من مجالس الخلفاء والوزراء كما هو الشأن بالنسبة للفرّاء، إذ عندما أخذ الفرّاء يملي كتابه (معاني القرآن)، أقبل العلماء والمتأدّبون عليه إقبالا شديدا حتى قال أبو بريدة، فأردنا أن نعدّ النّاس الذين اجتمعوا لإملاء المعاني فلم نضبط[28].

وقد وجد الفّراء في كتابه هذا فرصة سانحة ليتحدّث عن المصطلحات النّحوية الكوفية، وليسوغ مسائله النّحوية ثمّ يضع ضوابطها وقواعدها[29]، وكتاب (معاني

القرآن) ممّا أملاه الفرّاء عن حفظه، وحمله منه أصحابه الذين لازموه وشهدوا مجلس إملائه، ولم ير معتمدا في إملائه على نسخة أم الكتاب كما يقول راوي هذا الكتاب أبو عبد الله محمّد بن الجهم بن هارون[30]، يقول السمريّ في صدر (معاني القرآن) "هذا كتاب فيه معاني القرآن أملاه علينا أبو زكريّا الفرّاء-يرحمه الله- عن حفظه من غير نسخة في مجالسه..."[31].

وكتاب (معاني القرآن) أكبر مؤلفات الفرّاء وأجمعها لآرائه، ويعدّ بحق المرجع الأوفى لنحو الكوفيين ومذهبهم، وهو المرجع الباقي لهذا المذهب الذي يستطيع الباحث الاحتكام إليه في توثيق كثير من آراء الكوفيين ومسائل الخلاف بينهم وبين البصريين، فهو كتاب قيّم، ويزيد من قيمته أنّه من أقدم التفاسير التي وصلت إلينا أو هو أقدمها، وأنه من كتب المعاني الرّائدة في هذا الميدان، وأنّه فوق هذا وذلك المرجع الباقي للمذهب الكوفي، هذا المذهب الذي ضاعت مصادره، وانتشرت مسائله في مراجع النّحو البصري ممّا يجعلها في حاجة إلى توثيق[32]، ولهذا كان هذا الكتاب المصدر الذي صدرت عنه كتب النّحو تحمل آراء الفرّاء النّحوية، والمنبع الذي استقى منه تلاميذه وأتباع المذهب الكوفي، وعن طريق هذا الكتاب وما حمله تلاميذه عنه نقل إلينا نحو الفرّاء أو نحو المدرسة الكوفية، لأنّ أكثر ما كان للكوفيين من آراء إنّما هو للفرّاء[33].

إن (معاني القرآن) للفرّاء هو دراسة لغوية -كما تقدّم ذكره- للقرآن الكريم يعني بما يشكل منه لغة وإعرابا واحتجاجا لقراءاته، وبالدراسة العامة لأسلوبه ومعانيه، شأنه في ذلك شأن غيره من كتب المعاني، غير أنّ المباحث النّحوية من أوسع المباحث في معاني الفرّاء، فهو تفسير نحوي لأصيل النّحو الكوفي ودعم المذهب الكوفي انطلاقا من النص القرآني إلى جانب موقفه من القراءات والاحتجاج لها، ومن

هذا الكتاب ستكون دراستنا لمواقف الفرّاء من القراءات القرآنية والتي تتجلّى فيما يلي:

أولا: استشهاده بالقراءات القرآنية في قوله ببعض الآراءالنحوية:

ذهب الفرّاء إلى أنّ الضمير يعود جمعا مذكرا على غير العقلاء إذا عوملوا معاملة العقلاء، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴿٤﴾ ﴾ (الأحقاف: 4) حيث عاد الضمير على (ما) جمعا مذكرا، ولم يقل: خلقت، ولا خلقن، لأنّه إنّما أراد الأصنام، فجعل فعلها كفعل النّاس وأشباههم، لأنّ الأصنام تكلّم وتعبد وتعتاد وتعظّم كما تعظّم الأمراء وأشباههم، فذهب بها إلى مثل الناس(34).

وعند توجيهه قوله تعالى: ﴿ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴿٢٤٦﴾ ﴾(البقرة:246) بجزم (نقاتل) في جواب الأمر قال: إنه لا يجوز رفعه، فإن قريء بالياء (يقاتل) جاز جزمه في جواب الطلب، والرفع على أن تكون الجملة نعتا لملك، ثم خرج من هذا التّوجيه إلى قاعدة نحوية شاملة يقول فيها إنّه إذا وقع بعد الأمر اسم نكرة، بعده فعل يرتبط بهذا الاسم، جاز في الفعل الرفع والجزم مثل: علّمني علما أنتفع به، فإذا خلت جملة الفعل من الرابط لم يجز فيه إلاّ الجزم مثل قوله تعالى: ﴿ ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴿٩﴾ ﴾ (يوسف:9) لا يجوز إلاّ الجزم، لأنّ (يخل) لم يعد بذكر إلى الأرض، ولو كان: أرضا تخل لكم، جاز الجزم والرفع، كما قال الله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ﴿١٢٩﴾ ﴾ (البقرة:129).

وكما قال سبحانه: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ (التوبة: 103) ولو كان جزما كان صوابا، لأن في قراءة عبد الله: ﴿ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴿١١٤﴾ ﴾(المائدة:114)، بجزم (تكون) أي بغير الواو، وفي قراءتنا بالواو (تكون) [35]، وقد يكون الرفع مرجوحا، وذلك إذا كانت النّكرة في آية والفعل الذي يجزم ويرفع في آية أخرى، فيحسن حينئذ الجزم لانقطاع الاسم من صلته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ ﴾ (مريم: 5-6) جزمه يحيى بن وثاب والأعمش، ورفعه حمزة لهذه العلة، وبعض القرّاء رفعه أيضا[36]، لما كانت (وليا) رأس آية انقطع منها قوله (يرثني)، فحسن الجزم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ (الشعراء: 36،37) على الجزم، ولو كان رفعا على صلة الحاشرين لقلت: يأتونك[37]، فإن وقع بعد الأمر اسم معرفة بعده فعل مرتبط به، فالوجه فيه -عند الفراء- الجزم، نحو قوله تعالى: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ (يوسف: 12) وقوله عزّ وجلّ: ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴿١٤﴾ ﴾(التوبة: 14) بجزم (يرتع) و(يلعب) و(يعذب) إلاّ إذا صلح فعل الأمر أن يقع على الاسم المعرفة وعلى فعله، فإنّه يجوز فيه الجزم في جواب الطلب، والرفع على أن تكون الجملة حالا من المعرفة في محلّ نصب، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ﴿٦٤﴾ ﴾ (هود:64)، وقوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ ﴿٣﴾ ﴾ (الحجر: 3) بجزم (تأكل) و(يأكلوا)

ولو كان رفعا لكان صوابا [38] كما قال تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾ ﴾ (الأنعام: 91)، ولم يقل: يلعبوا[39].

وهكذا يسير القرّاء في مواضع كثيرة من معانيه [40] مقعدا للنّحو الكوفي محتجا لما يرى بالقرآن الكريم وقراءاته.

ثانيا: توجيهه للقراءات القرآنية:

يتميز توجيه القرّاء للقراءات بصور متعدّدة منها:

1-توجيهه لأكثر من قراءة في الآية الواحدة دون مساس بقداسة أيّ منها:

وهذه الصورة من صور التّوجيه منتشرة بكثرة في (معاني القرآن) [41]، وسنقف عند أوّل آية تعرّض لها الفرّاء في معانيه وهي قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ (الفاتحة: 2) حيث بيّن إجماع القرّاء على رفع (الحمد)، وأنّ نصبها قراءة بعض أهل البدو، ووجّهها قائلا: "فأما من نصب، فإنّه يقول: "الحمد" ليس باسم، إنّما هو مصدر، يجوز لقائله أن يقول: أحمد الله، فإذا صلح مكان المصدر فعَل أو يفعَل[42]، جاز فيه النّصب، من ذلك قول الله تبارك: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴿٤﴾ ﴾ (محمد: 4)، يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول: فاضربوا الرقاب، ومن ذلك قوله: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ﴿٧٩﴾ ﴾ (يوسف: 79)، يصلح أن تقول في مثله من الكلام: نعوذ بالله، ومنه قول العرب: سقيا لك، ورعيا لك، يجوز مكانه: سقاك الله ورعاك الله"[43].

وهكذا توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ ﴿٧﴾﴾(البقرة:7) إذ قال: "انقطع معنى الختم عند قوله" وعلى سمعهم"، ورفعت الغشاوة بـ (على)، ولو نصبتها بإضمار "وجعل" لكان صوابا، وزعم المفصّل أن عاصم بن أبي النجود[44] كان ينصبها على مثل قوله في الجاثية: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴿٢٣﴾﴾ (الجاثية:23)، ومعناهما واحد، وإنّما يحسن الاضمار في الكلام الذي يجمع ويدّل أولّه على آخره، كقوله: قد أصاب فلان، فبنى الدور والعبيد والإماء واللّباس الحسن، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء، ولا على الدوابّ، ولا على الثياب، ولكنّه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لما عرف"[45]، وهكذا بيّن الفرّاء أنّ حجّة من نصب (غشاوة) أنّه أضمر مع الواو فعلا عطفه على قوله تعالى: "ختم الله على قلوبهم"، والتقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة، ثم أسقط (جعل)، إذ كان في أوّل الكلام ما يدلّ عليه، لأنّ معنى: ختم عليه بغشاوة مثل جعل على بصره غشاوة، فجاز حمل (غشاوة) على (ختم) وإضمار الفعل، إذ كان عليه دليل كثير مستعمل في كلام العرب.

2-توجيهه القراءتين أو أكثر ثم استحبابه إحداهما:

ويظهر ذلك جليّا في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾(البقرة: 117) إذ قال: "رفع ولا يكون نصبا، إنما هي مرفوعة على (يقول)، فإنّما يقول فيكون، وكذلك قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ ﴿٧٣﴾﴾ (الأنعام: 73)، رفع ولا غير، وأمّا التي في النّحل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ (النحل: 40)، فإنّها نصب، وكذلك التي في (يس) نصب، لأنّها مردودة على فعل قد نصب بأن، وأكثر القرّاء على رفعهما،

والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله: "إذا أردناه أن نقول له كن" فقد تمّ الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله، وإنّه لأحبّ الوجهين إليّ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النّسق"[46].

لقد وجّه الفرّاء النّصب في آيتي النّحل ويس، ثمّ وجّه الرفع أيضا على الرغم من معارضة الكسائي له، ثم جعل الرفع أحبّ الوجهين إليه، وهذه الظاهرة تتكرّر في كتابه (معاني القرآن) حيث كان يوجّه أكثر من قراءة في الآية ويستحب إحداها.

ثالثا: تناقضه في موقفه من بعض القراءات أحيانا:

ويظهر ذلك جليا في رضاه عن قراءة قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ۝١ ﴾(النساء:1) بنصب الأرحام [48]، وحكمه بالقبح على قراءتها بالجرّ (والأرحام)، لأنه لا يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، كما يذهب إلى ذلك جمهور النّحاة، وإنما يكون ذلك خاصا بالشعر نظرا لطبيعته الأسلوبية ووقوعه تحت تأثير بعض القيود الفنّية، يقول في هذا: "...فنصب "الأرحام"، يريد: واتّقوا الأرحام أن تقطعوها... عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض "الأرحام"، قال: هو كقولهم: بالله والرّحم، وفيه قبح، لأنّ العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر:

تَعلَقُ في مثلِ السَّواري سيُوفُنَا * * * وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ مِنَّا تَنائِفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[49].

بيّن الفرّاء أنّ نصب (الأرحام) وجه القراءة بعطف الأرحام على لفظ الجلالة (الله) والتقدير: واتّقوا الله أن تعصوه واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وأنكر قراءة الخفض، لأنّه معه كشي واحد ولا ينفرد منه، ولا يحال بينهما ولا يعطف عليه إلاّ بإعادة

الخافض، ولكن الفرّاء حين تعرّض لإعراب قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴿١٢٧﴾ ﴾ (النساء: 127)، قال إنّ موضع (ما) يمكن أن يكون رفعا عطفا على فاعل (يفتيكم)، "وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض: يفتيكم الله فيهنّ وما يتلى عليكم غيرهنّ[50]، أي أنّ (ما) تكون في موضع جرّ عطفا على الضمير المجرور في (فيهنّ)، فإذا أجاز الفرّاء تخريج هذه الآية على العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فلماذا قبّح ذلك في الآية الأولى مع أن الجرّ فيها قراءة علم من أعلام السبعة هو حمزة، ومعه كثير من القرّاء الأجلاّء مثل ابن مسعود والأعمش والمطوعي وقتادة ويحي بن وثاب وطلحة بن مصرف[51]؟؟؟

إنّ الأولى والأجدر أن تحترم القراءة، وألا يحكم عليها بالقبح، ويقال بالقاعدة التي تشير إليها كما ذهب إلى ذلك بعض معتدلي النّحاة واللّغويين منهم ابن جني في باب سمّاه "باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به "حيث يقول: " ... وعلى نحو من هذا تتوجّه عندنا قراءة حمزة وهي قوله سبحانه: "واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"، ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخفّ وألطف، وذلك لحمزة أن يقول لأبي العبّاس: إنّني لم أحمل (والأرحام) على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنّي قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها كما حذفت لتقدّم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما . . . "[53].

لقد خرّج ابن جني قراءة حمزة من غير أن يخلّ بأصول النّحويين، وذلك بجعل (والأرحام) مجرورة بباء ثانية غير التي جرّت الضمير (به)، فينتفي حملها على العطف

على المضمر، كما أثبت أنّ ردّ النّحويين قراءة حمزة لا يدفع هذا الوجه من القراءة المخالف لقواعدهم، لأنّ حمزة أحد القرّاء السبعة.

وبيّن أبو حيان الأندلسي أنّ العطف على الضمير المخفوض بغير إعادة الخافض جائز، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿٢١٧﴾ ﴾ (البقرة: 217)، وهو ثابت في لسان العرب نثرها ونظمها، كما أوضح أنّ قراءة حمزة قراءة متواترة عن رسول الله -ﷺ- وأنّ حمزة لم يقرأ حرفا من كتاب الله تعالى إلاّ بأثر، وكان صالحا ورعا ثقة في الحديث، ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية -كما سبق بيانه- أبو الحسن الكسائي[54].

وهذا يقوّي لغة العطف على المجرور المضمر بغير إعادة الجار، فالسماع أقوى من قياس النّحويين.

رابعا: حكمه على بعض القراءات بالجودة:

كان الفرّاء أحيانا بوجّه أكثر من قراءة في الآية، ثم يحكم على أحد وجوهها بأنه أجود من الآخر، ويظهر ذلك بوضوح في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴿١٧﴾ ﴾ (فصلت:17) حيث ورد برفع (ثمود) ونصبه[55]، فجعل الرفع أجود من النّصب كما هو واضح في قوله: "القراءة برفع (ثمود)، قرأ بذلك عاصم وأهل المدينة والأعمش ... وكان الحسن يقرأ: "وأمّا ثمود فهديناهم" بالنّصب، وهو وجه، والرفع أجود منه، لأنّ (أمّا) تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال، فهي بمنزلة الصلة للاسم، ولو كانت (أما) حرفا يلي الاسم إذا شئت، والفعل إذا شئت كان الرّفع والنصّب معتدلين مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾ ﴾ (يس: 3)، ألا ترى

أنّ الواو تكون مع الفعل ومع الاسم، فتقول: عبد الله ضربته، وزيدا تركته، لأنك تقول: وتركت زيدا، فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم"[56].

اعتبر الفرّاء الرّفع أجود من النّصب، وإن كان للنّصب في العربية وجه معروف، لأنّ (أمّا) تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال فلا تليها، وإنّما تعمل العرب الأفعال التي بعد الأسماء فيها إذا حسن تقديمها قبلها، والفعل في (أمّا) لا يحسن تقديمه قبل الاسم، فلا يقال: أمّا ضربت فعبد الله، كما يقال: أمّا عبد الله فضربت.[57]

ووجه الرفع في (ثمود) هو الابتداء، و "فهديناهم" هو الخبر[58]، أمّا قراءة النّصب فعلى إضمار فعل يفسّره المذكور أي على الاشتغال، لأنّ (أمّا) حرف معناه التفصيل، وفيه معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل وهو أولى به، فكان النّصب قويّا في القياس، والتقدير: مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم[59]، وقد ذكر سيبوبة هذه الآية الكريمة "وأما ثمود فهديناهم" بالوجهين، وذهب إلى أنّ الرفع على الابتداء والنّصب على الاشتغال.

لقد صوّب الفرّاء كلتا القراءتين، لكن إحداهما أجود من الأخرى، لأن القياس النّحوي يعضدها ويؤازرها، كما سبق بيانه.

وقد حدث مثل هذا الموقف أمام قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴿٥١﴾ ﴾ (الشورى: 51)، إذ ذكر أنّه يجوز في الفعل (يرسل) الرفع والنّصب[61]، واعتبر النّصب أجود[62].

والحجة لمن رفع (يرسل) أنه استأنف بـ (أو)، فخرج من النّصب إلى الرفع على الابتداء كأنه قال: أو هو يرسل رسولا [63]، ويجوز الرفع في (يرسل) على معنى الحال، ويكون المعنى: ما كان لبشر أن يكلّمه الله إلاّ موحيا أو مرسلا.

ووجه نصب (يرسل) بيّنه سيبويه عن الخليل بن أحمد قائلا: "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: "وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء"، فزعم أنّ النّصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال" إلاّ وحيا أو من وراء حجاب "كان في معنى: إلاّ أن يوحي، وكان "أو يرسل" فعلا لا يجري على (إلاّ)، فأجري على (أن) هذه، كأنه قال: إلاّ أن يوحي أو يرسل، لأنّه لو قال: إلاّ وحيا وإلاّ أن يرسل كان حسنا، وكان "أن يرسل" بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أن)، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلاّ يرسل، وكأنه قال: إلاّ وحيا أو يرسل ..." [65].

حمل الخليل بن أحمد النّصب في هذه القراءة على العطف على معنى المصدر "إلاّ وحيا"، لأنّ تقديره: إلاّ أن يوحي، فيعطف "أو يرسل" على "أن يوحي" على معنى: إلاّ أن يوحي أو يرسل رسولا فيوحي، وبيّن أنّه لا يحسن عطفه على قوله تعالى: "أن يكلّمه" لأنه يلزم منه تغيّر في المعنى، لأنه يصير المعنى إلى نفي الرسل، أو إلى نفي المرسل إليهم الرسل، فيكون التأويل: وما كان لبشر أن يكلّمه الله أو يرسله رسولا، وقد أرسل، فكان فساد في المعنى، وعلى هذا، فلا بد من حمله في حالة النّصب على معنى (وحي) على تقدير: وما كان لبشر أن يكلّمه الله إلاّ أن يوحي إليه وحيا أو يرسل رسولا.

الخاتمة:

نستخلص من احتجاجات الفرّاء السابقة ما يلي:

- اشتمل كتاب (معاني القرآن) للفرّاء على مجموعة كبيرة من القراءات الصحيحة والشاذّة.

- ضعّف الفرّاء بعض القراءات الصحيحة والشاذّة، وحجّته في ذلك أنّها تخالف الكثير الفصيح من كلام العرب، وأكثر القراءات التي ضعّفها كانت لأصحاب القراءات السبع، ولا سيّما أبناء بلدته حمزة والكسائي وعاصم فضلا عن أبي عمرو ونافع وابن كثير، وضعّف طائفة من أصحاب الشواذّ منهم الحسن والأعمش ويحي بن وثّاب، وذكر أنّ هؤلاء ومن كان من طبقتهم من القرّاء كثيرا ما يقع في الوهم، وبهذا فقد سار الفرّاء على درب أستاذه الكسائي، فأنكر عددا من القراءات وخطأ قرّاءها، فقد اعترض مثلا على قراءة عاصم – وهو من القرّاء السبعة- والأعمش لكلمة (يؤدّه) بسكون الهاء في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴿٧٥﴾ ﴾ (آل عمران:75) قائلا: "إنّ الجزم ليس في الهاء وإنما هو فيما قبلها، وإنّ ما حدث من الأعمش وعاصم ومن غيرهما من القرّاء خطأ أو توهّم"[66].

- بيّن الفرّاء ما يجوز من قياس العربية ممّا لم يقرأ به وله من كلام العرب ما يقاس عليه، فهو ينطلق في معانيه من قاعدة ذكرها قي قوله: "والقرّاء لا تقرأ بكلّ ما يجوز في العربية، فلا يقبحنّ عندك تشنيع مشنّع ممّا لم يقرأه القرّاء ممّا يجوز[67]"، فالفرّاء يشرّع للنّاطقين بالعربية، ويبيّن لهم مسالك النّطق الصحيح وتعدّدها لاستعمالها في كلامهم لا فيما جاءت به الرواية وصحّ به السّند، ولا ليقرأوا القرآن الكريم دون رواية عن الرسول ﷺ.

-يمكن أن نعتبر الفرّاء أوّل من ألّف في نحو القراءات القرآنية، وهو شيخ النّحاة، ومعدود في طبقات القراء، روى الحروف عن أبي بكر بن عيّاش وعلي بن حمزة الكسائي ومحمد بن حفص الحنفي، وروى القراءة عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ومحمد بن عبد الله بن مالك[68].

- لم يقتصر الفرّاء في معانيه على نحو القراءات السّبع بل جمع بينها وبين غيرها على حدّ سواء، ويمكن تعليل هذا الجمع أنّ القراءات السّبع وتوثيقها لم يكن إلاّ على يد أبي بكر بن مجاهد المتوفّى سنة ثلاث مائة وأربع وعشرين (324هـ)، وهو متأخّر زمنا عن الفرّاء المتوفى سنة مائتين وسبع (207هـ)، وأنّ القراءات القرآنية في عهد الفرّاء كانت غالبا ما تنسب إلى الصحابة والتّابعين، ولهذا كان الفرّاء يحتجّ لكثير وبكثير من القراءات التي لا نجد لها ذكرا في كتب القراءات المشهورة، وهذا بخلاف ما في كتب الحجّة كحجّة أبي علي الفارسي وابن خالويه مثلا، لأن مؤلّفي هذه الكتب أتوا بعد ابن مجاهد وخصّوا مؤلفاتهم لنحو القراءات السبعة، وبخلاف ما في محتسب ابن جبني الذي كان ينسب القراءات الشاذّة إلى أصحابها، لأنه جاء بعد جمع العلماء القراءات، وبعد أن ميّزوا الشاذّة من غيرها، وإذا كان لابن مجاهد فضل إنارة الطريق لهؤلاء المحتجّين من بعده بالقراءات السبع وغيرها من حيث توثيقها وتشذيذ ماعداها من جهة الرواية، فإن الفرّاء له فضل رسم الخطا في الاتجاه في نحو القراءات القرآنية.

- يتجه الفرّاء في معاينة اتجاه النّحاة في الإسناد، فالنّحويون لا يهتمّون بالإسناد بل يكتفون بقولهم: وقريء كذا، أو قرأ بعضهم، وكان طبيعيا أن يتجه الفرّاء اتجاه النحاة، فهو أكثر شهرة في النحو منه في القراءة، فكتابه (معاني القرآن) يبيّن أنه لم تكن مهمته فيه الإسناد، وإنّما هو يلجأ إليه إذا رأى فيه تقوية حجّة أتى بها أو قوّة دفع ردّ اعتراض ليوثّق ما أتى به بالرواية مع التوثيق بالدراية، على أنه إذا أسند فإنما يسند إلى الصحابة أو التّابعين وقليلا ما يسند إلى القرّاء المعروفين، وهو غالبا حينما

يسند إنما يذكر الإسناد إلى الكوفيين، كما يسند إلى ابن عبّاس وإلى أبي وأهل المدينة، وأحيانا يذكر فيه لغة البدو، وكثيرا ما يسند القراءاة إلى عبد الله بن مسعود، ويبيّن أن مذهبه على قراءة ابن مسعود، والعالم الذي يتكرّر اسمه كثيرا في المعاني، ويروي عنه الفرّاء بصيغ متعددة تدّل على كثرة المنقول عنه والاهتمام بأقواله هو إمام مدرسة الكوفة ومنشئها علي بن حمزة الكساني.[69]

- يعتبر (معاني القرآن) للفراء أوّل مؤلف مخصص لأصل من أصول النّحو القرآني، كما أنه يعطينا صورة واضحة على أن الكوفيين أوّل من ألفوا في هذا الجانب، ووضعوا أصلا من أصول نحو القراءات القرآنية.

- عندما تخرج القراءة عن الإجماع، ويكون لها وجه في العربية يكره الفرّاء ذلك، لأن القراءة المجمع عليها أفضل من غيرها، ولذلك يقول: "ولولا كراهية اختلاف الآثار والاجتماع لكان وجها جيّدا من القراءة"[70].

- مذهب الفرّاء في القراءة واضح لا يكتنفه الغموض، فالقرآن الكريم عنده أقوى حجّة، إذ يقول: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر"[71]، بل إنّ القرآن الكريم هو الميدان الذي أبرز فيه الفرّاء براعته وعلمه وتحليله اللّغوي والنّحوي، وعندما يتعرّض للقراءات القرآنية ويعلّق عليها ويقول رأيه فيها، لا يعني ذلك أنّه يردّها لقياس يفترض.

وإن كان يتحدّث عن الأوجه الجائزة في العربية، فتعليقاته في مجملها لا تخرج عن قوله: "ولست أشتهي أن أخالف الكتاب"[72]، "وهو وجه قويّ في العربية"[73]، "ما رأيت أحدا قرأ به"[74].

المصادر والمراجع

1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، الدّمياطي، وضع حواشيه الشيخ أنس مهزة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ 1998م.

2- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس، حقّقه زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط 3، بيروت، لبنان، 1409هـ.

3- إنباه الرواة على أنباه النّحاة، القفطي، حقّقه أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت، لبنان، 1406هـ- 1986م.

4- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، شارك في تحقيقه الدكتور زكريّا عبد المجيد النّوني، والدكتور أحمد النّحولي الجمل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ - 1993م.

5- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، السيوطي، حقّقه أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، مصر، 1384هـ - 1964م.

6- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، البغدادي، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ - 1997م

7- التيسير في القراءات السّبع، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930.

8- الحجّة في القراءات السّبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، بيروت، لبنان، 1401هـ - 1981م.

9- الخصائص: ابن جنّي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ -2001م.

10- دروس في المذاهب النّحوية، عبده الرّاجحي، دار النّهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980م.

11- السّبعة في القراءات، ابن مجاهد، حقّقه شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972.

12- طبقات النّحويين واللّغويين، الزبيدي، حقّقه أبو الفضل إبراهيم، وفق على طبعه ونشره محمّد سامي الخانجي، ط1، مصر، 1954.

13- غاية النّهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، ط1، 1351هـ-1932م، ط3، بيروت لبنان، 1402هـ - 1982م.

14- الفهرست، ابن النديم، المطبعة الرحمانية، مصر، 1348هـ.

15- الكامل في اللّغة والأدب، المبرّد، حقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ 1999م.

16- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح محمّد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ-1991م.

17- الكشّاف، الزمخشري، حقّقه وعلق عليه محمّد مرسي عامر، راجع طبعه شعبة محمّد اسماعيل، دار المصحف، ط2، القاهرة، مصر، 1397هـ - 1977م.

18- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب، حقّقه محي الدّين رمضان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنّشر، ط 5، بيروت، لبنان، 1418هـ -1997م.

19- المدارس النّحوية: شوقي ضيف، دار المعرفة، ط 2، مصر، 1972م.

20- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة، مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة بغداد، 1374هـ -1955م.

21- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواني، دار اليمامة، ط3، دمشق، بيروت، 1423هـ-2002هـ.

22- معاني القرآن، أبو زكريا الفرّاء، حقّقه أحمد يوسف نجاتي ومحمّد عليّ النجّار، دار السّرور، 1955.

23- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ - 1991م.

24- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه محمّد محي الدين عبد الحميد، الدّار النموذجية، صيدا بيروت، 1411هـ - 1991م.

25- النّحو وكتب التفسير، عبد الله رفيدة (إبراهيم)، الدّار الجماهيرية، ط5، ليبيا، 1399هـ- 1990م.

26- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، حقّقه أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، دت.

الهوامش

1- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1374هـ-1955م، ص 393.

2- دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1980/، ص 89.

3- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص 395.

4- غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، ط1، 1351هـ-1932م، ط 3، بيروت، لبنان، 1402هـ-1982م، ج 2، ص371.

5- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص 395.

6- طبقات النحويين واللغويين الزبيدي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، وقف على طبعه ونشره محمد سامي أمين الخانجي، ط1، مصر، 1954، ص 143، وينظر: نزهة الألّباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، حققه أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، دت، ص 98، ومعجم الأدباء، باقوت الحموي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1411هـ، 1991/، ج5، ص 619.

7- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعرفة، ط2، مصر، 1972، ص 192.

8- معجم الأدباء، ج5، ص 619، وينظر: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، السيوطي، حقّقه أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، مصر، 1384هـ، 1964م، ج3، ص 333.

9- معجم الأدباء، ج5، ص 620، وينظر: الفهرست، ابن النديم، المطبعة الرحمانية، مصر، 1348هـ، ص 99.

10- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص 138-156.

11- المرجع نفسه، ص 147.

12- هذان البابان هما كما قال سيبويه:

أ)- "هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف، يقول في هذا الباب: ". . . والذي ذكرت لك في جميع ذا قول يونس"، الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، ط 1، بيروت، لبنان، 1411هـ- 1991م، ج3، ص 422.

ب)-"هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف، فلحقته ألف التأنيث أو فلحقته ألف ونون كما لحقت عثمان"، يقول في هذا الباب: ". . . وجميع ما ذكرت لك في هذا وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس"، الكتاب، ج 3، ص 423.

13- المدارس النّحوية، ص 193.

14-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ج 2، ص 193.

15- إنباه الرواة على أنباه النّحاة، القفطي، حققه أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت، لبنان، 1406هـ - 1986/، ج 2، ص 351.

16- ينظر: طبقات النّحويين واللّغويين، ص 154، وإنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج 2، ص 271، معجم الأدباء، ج 4، ص 87.

17- الفهرست، ص 100.

18- المصدر نفسه، ص 100، وينظر: طبقات النحويين واللّغويين، ص 146، تاريخ بغداد أو مدنية السّلام، البغدادي، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1417هـ، 1997م، ج 14، ص 159.

19- المدارس النحوية، ص 196.

20- طبقات النحويين واللّغويين، ص 144، تاريخ بغداد، ج 14، ص 154.

21- معجم الأدباء، ج 5، ص 621.

22- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 101، معجم الأدباء، ج 5، ص 621.

23- الفهرست، ص 51، 52.

24- المصدر نفسه، ص 99، وينظر: طبقات النحويين واللّغويين، ص 144، 145.

25- دراسة النحو الكوفي، ص 106.

26- الفهرست، ص 99.

27- النّحو وكتب التفسير، عبد الله رفيدة، الدّار الجماهيرية، ط 3، ليبيا، 1399هـ - 1990م، ج، ص 142.

28- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ، ص 99.

29- دراسة النحو الكوفي، ص 110.

30- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص 156، 157.

31- معاني القرآن، أبو زكرياء الفرّاء، حققّه أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجّار، دار السرور، 1955، ج 1، ص 13.

32- النحو وكتب التفسير، ج1، ص 180.

33- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص 160.

34- معاني القرآن، ج 2 ص 49.

35- رفع (تكون) قراءة الجمهور، أمّا الجزم فروي عن ابن مسعود والمطوعي، ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، الدمياطي، وضع حواشية الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان 1419هـ - 1998م، ص 123.

36- قرأه بجزم (يرثني ويرث) أبو عمر والكسائي ووافقهما اليزيدي والشنبوذي، والباقون بالرفع، ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، ص 181.

37- لم أجد قراءة رفع (يأتونك) فيما بين يدي من مصادر.

38- أورد أبو حيان الأندلسي الرفع في آية هود غير منسوب إلى قارئ معيّن، ينظر: البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النّوني، والدكتور أحمد النّجولي الجمل، قرظه الدكتور عبد الحي الفرماني، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1413هـ- 1993- ج5، ص 239، أمّا آية الحجر فلم أعثر فيما بين يدي من مصادر على رواية الرفع.

39- ينظر: معاني القرآن، ج 1، ص 157-159.

40- ينظر: المصدر نفسه: الصفحات: 166، 313، 315، 325، 332،470 من الجزء الأوّل على سبيل المثال.

41- ينظر لتحقيق ذلك الصفحات: 336، 337، 338، 342، 345، 381، 393، 451، 453 من الجزء الأوّل.

42- يريد الفعل الماضي أو المضارع، والأمر عند الكوفيين قطعة من المضارع.

43- معاني القرآن، ج1، ص 3.

44- قرأ القرّاء كلّهم (غشاوة) رفعا وبالألف إلاّ المفضّل بن محمّد، فإنّه روى عن عاصم: "وعلى أبصارهم غشاوة" نصبا، ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد دققه شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972، ص 138.

45- معاني القرآن، ج1، ص 13، 14.

46- المصدر نفسه، ج1، ص 74-75.

47- ينظر الصفحات: 124، 143، 3936، 407، 418، 441 من الجزء الأوّل على سبيل المثال.

48- قرأ حمزة وحده "والأرحام" بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصب الميم، ينظر: السبعة في القراءات، ص226.

49- معاني القرآن، ج1، ص 252، 253.

50- المصدر نفسه، ج1، ص 290.

51- التيسير في القراءات السّبع، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتورتزل، مطبعة الدولة، استاتيول، 1930، ص 93، وينظر: الإتحاف، ص 111.

52- يقصد المبّرد في قوله: " وقرأ حمزة" الذي تساءلون به والأرحام"، وهذا ممّا لا يجوز عندنا إلاّ أن يضطرّ إليه شاعر، الكامل في اللغّة والأدب، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1419هـ-1999م، ج2، ص 344.

53-الخصائص، ابن جنّي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ-2001م، ج1، ص 293، 294.

54- البحر المحيط، ج3، ص167.

55- قرأ الجمهور برفع (ثمود)، وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى بالنصب ينظر: الإتحاف، ص 235.

56- معاني القرآن، ج3، ص 14.

57- المصدر نفسه، ج3، ص 14.

58- إعراب القرآن، أبو جعفر النحّاس، حقّقه زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط 3، بيروت، لبنان، 1409هـ، ج 4، ص 54، وينظر: الكّشاف، الزمخشري، حقّقه وعلّق عليه محمد مرسي عامر، راجع طبعه شعبان محمد اسماعيل، دار المصحف، ط2، القاهرة، مصر، 1397هـ-1977م، ج 5، ص 196.

59- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي، حقّقه وعلق عليه ياسين محمّد السواس، دار اليمامة، ط 3، دمشق، بيروت، 1423هـ - 2002م، ص 594، وينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حقّقه محمّد محي الدين عبد الحميد، الدّار النّموذجية، صيدا بيروت، 1411هـ 1991م، ج 1، ص 69.

60- الكتاب، سيبويه، ج1، ص 81، 82 [باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدّم أو أخّر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم] و[باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنّهي] ج1، من ص 145 إلى ص 150.

61- أوضح ابن مجاهد أنّه قرأ نافع وابن عامر (أو يرسل) برفع اللاّم (فيوحي) ساكنة الياء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (أو يرسل فيوحي) نصبا جميعا، ينظر: السبعة في القراءات، ص 581.

62- معاني القرآن، ج 3، ص 26.

63- الحجّة في القراءات السّبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح عبد العال سالم، مكرم، دار الشروق، ط 3، بيروت، لبنان، 1401هـ - 1981م، ص 319، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، مكيّ بن أبي طالب القيسي، حقّقه محي الدّين رمضان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط 5، بيروت، لبنان، 1418هـ - 1997م، ج2، ص 254.

64- مشكل إعراب القرآن، ص 600، وينظر: الكشاف، ج5، ص 218.

65- الكتاب، سيبويه، ج3، ص 49، 50 [باب "أو"، ج3، من ص 46 إلى ص 51].

66- معاني القرآن، ج1، ص 223.

67- المصدر نفسه، ج1، ص 245.

68- غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج 2، ص 371.

69- ينظر لتحقيق ذلك الصفحات: 336، 337، 338، 342، 345، 381، 393، 451، 453، من الجزء الأوّل.

70- معاني القرآن، ج 1، ص 218.

71- المصدر نفسه، ج1، ص 14.

72- المصدر نفسه، ج1، ص 183.

73- المصدر نفسه، ج1، ص 217.

74- المصدر نفسه، ج1، ص 217.